

المسألة ذلك ان جواز وقوعه بالمراد بالقرار معنى اعم من تحقق والمقدار  
كلما التقرب من بديج في هذا الكلام نسمان فقط وسقط الواحد **وجي**  
**الحقيقة الخارجية مطلقا** انهم من ان يكون في الذهن او الخارج محققا او  
مقدرا **وجي حقيقة خارجية مطلقا** انما تصدق بالقدرة **والحسابية**  
الظاهر من الوجود والتمثيل يمول هذا القسم المنفرد الواحد فقط اعني  
الوجود المنفرد الاعمى محققا او مقدرا اعم من ان يكون في الذهن او الخارج  
وج سقط القسمات الباقية ويتقسم واحد وذاك ان تعميم بان تقول ان  
المراد بالمقدار في الاولين على طريق عموم الحي اذ ما يكون محققا فقط فيتمثل  
اعني المقادير فقط والاعم الشامل للتحقق والمقدار والمراد من الاطلاق اعم من  
ان يكون بالظن للتحقق في الطرفين او القدر فيهما والاعم منهما او انتميدا اما  
وقم المقسم الاخرين فامل **واما السلب فلا يستند على وجود الموضوع**  
**بل يتقدمه بالتحقق** وذلك ظاهر لمن له ان في تامل بان الربط السلب في  
سلب لا يقتضي وجود الموضوع وان كان تدقيقه باعتبار ثبوت السلب  
له وبقية باعتبار تحقق مقدم السالبة في الذهن كما ان الاعم **تحقق**  
**السالبة في الذهن لا يكون له وجوده فيه حال الحكم فقط** وذلك لان  
السلب اما يتعقل بضمور الموضوع والنصور لا يمكن ان يوجد صورة الفصح  
في الذهن **وهو تحقيق شريف** وهو ان الربط في الذهن مطلقا يقتضي  
تصور الموضوع وتصوره هو الوجود في الذهن في الربط مطلقا يقتضي وجود  
الموضوع في الذهن وكلما هو مقتضى الاعم بقتضيه الاض ان كان الاعم  
لازما للاخص وجب جهات السلب من حيث هو سلب يقتضي وجود  
الموضوع في الذهن وهو خلات ما مبهمة المص من ان السلب لا يقتضي وجود



الرفعي

الموضوع كما ان يقال انه لا يقتضي وجود الموضوع في مرتبة الحكمية غير و  
لا يظهر الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة فان  
الموجبة المعدولة لا يقتضي وجوده في مرتبة الحكمية كما ان مرتبة الخلا  
مثلا اذا تصورنا بالبال يحصل صورته في الذهن فحي كما ان عدولها  
ذهنيا باثر غير موجود في الخارج فان العقل لا يتوحد في اثبات عدم  
له في الذهن باعتبار الخارج ضرورة وجود الموضوع فيه ثم بحسب عدولها  
لا يقتضي وجود الموضوع في الخارج فالفرق بين الموجبة المعدولة و  
السالبة البسيطة في استند عام الموضوع وعدمه غير واضح ضرورة  
استد عام بحسب الحكاية وعدم استند عام بحسب الحكمية والتحقيق  
ان مرادهم من عدم اقتضاء السالبة البسيطة وجود الموضوع وانقضاء  
الموجبة معدولة كانت او حكمة بحسب مرتبة الحكمية بمعنى ان ثبوت  
الشيء المنفي في مرتبة الحكمية يقتضي مرتبة لتكامل ادعاء كيان او انقضاء كيانها  
لا يستلزم وجود الموضوع ضرورة ماله ثبت في الواقع لم يثبت لشيء فيه  
فما السلب العدولي اذا ثبت لشيء في الواقع بدون اعتبار المعتبر يستلزم  
وجود المنفي له كالمثال المذكور لا يكون الثبوت فيه الا في اعتبار  
الذهن **واما السلب البسيط** فلو استلزم وجود الموضوع في مرتبة  
الحكمية عهدها هو لا يحتاج الى بيان **الثانية الملح من حيث هو ليس صور**  
**الاعتقاد هو مقدمه زحاما** وتحقق ان الملح على ذلك انقسام الاول منها الملح  
والخارج فقط كالفهم على التحقيق والعدد ان كل واحد منهما يستحيل عليه  
الوجود الخارجي والثاني منها الملح في الذهن فقط كقوات الواجب بالظن الى  
الاذهان وان ادلت منها ما يستحيل عليه الوجود مطلقا زحاما وان اخرج

وقارحاً